الصباح الاقتصادية 12
العدد 2290 - السنة الثامنة
الأحد 5 محرم 1437 - الموافق 18 اكتوبر 2015
Sunday 18 October 2015 - No.2290 - 8th Year

تراجع الاحتياطيات المالية يدفع بالمملكة إلى إصدار أول السندات السيادية منذ العام 2007

تقرير: الاقتصاد السعودي يبقى متيناً على الرغم من تباطؤ النمو

أثبت اقتصاد السعودية متانته مسجلا نموا بواقع 4.0٪ على أساس سنوي خلال الربع الثاني من 2015 بالرغم من تراجع أسعار النفط بنحو أكثر من 50٪ منذ يونيو العام الماضي وما خلفه التراجع من تأثير على الانتاج الحقيقي. وارتفع الانتاج في القطاع النفطي الذي بواقع 4.8٪ على أساس سنوي في الربع الثاني من 2015 ليصل إلى 10.0 مليون برميل يومياً في المتوسط وذلك منذ بداية 2015 حتى الآن. وتنوي السعودية الحفاظ على حصتها السوقية في ظل تراجع أسعار النفط والاستجابة لارتفاع الطلب المحلي على النفط الذي ارتفع ارتفاعا كبيرا تماشيا مع ارتفاع الطاقة التكريرية، حيثرفعت السعوديةمستوى منتجات البترول المكررة رغم استمرار استغلال انتاج الطاقة كميات كبيرة من النفط. وترفع توقعاتنا السابقة للناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي لهذا العام بأكمله من 1.9٪ إلى 3.3٪ متسارعا عن 2014 عند 0.7٪. ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال 2016 ليصل إلى 0.7٪ على أساس سنوي.

قوة نشاط القطاع غير النفطي

حافظ القطاع غير النفطي على قوته مسجلا نموا بواقع 3.4٪ على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2015 بدعم من ارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي. ولكن هنالك بعض المؤشرات التي تنذر بتباطؤ النمو. إذ تباطأ الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأخير للمرة الثالثة على التوالي، كما تراجعت العديد من المؤشرات الاقتصادية، كصفقات أجهزة السحب الآلي وأجهزة نقاط البيع ونمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وثقة الأعمال، وذلك على أساس سنوي.الأمر الذي من الممكن أن يعزى إلى فترة فصل الصيف وإجازة العيد، إضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت معدلات الانتاج والطلبات الجديدة والتوظيف والشراء ارتفاعا حادا خلال شهر أغسطس وفق قراءات مؤشر السعودية لمديري المشتريات لشهر سبتمبر الذي يتتبع الأوضاع الاقتصادية لأكثر من 400 شركة من شركات القطاع الخاص غير النفطي.وقد تراجع المؤشر لأقل مستوى له عند 56.5 خلال الشهرتماشيا مع تراجع نموالطلبات الجديدة والانتاج. كما يبدو أن وتيرة الفرص الوظيفية قد شهدت تباطؤا بينما حافظ نمو التوظيف ونشاط الأعمال على مستوى جيد. كما ارتفعت كشوفات الرواتب لثمانية عشر أشهر متتالية. ومع أخذ ذلك الأمر بعين الاعتبار، فمن المتوقع أن يسجل النمو غير النفطي تباطؤا من 5.3٪ في العام 2014 ليصل إلى 3.7٪ في هذا العام والعام القادم. بينما من المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموا بواقع 3.5٪ و2.4٪ خلال العامين 2015 و2016 على التوالي.

تباطؤ وتيرة التوظيف رغم قوتها

بالنظر إلى وتيرة التوظيف في السعودية، توافقت نتائج الاستطلاعات الأخيرة لمؤشر مديري المشتريات مع بيانات التوظيف التي أصدرتها مكتب الإحصاءات المركزي الذي أظهر ارتفاع عدد الموظفين السعوديين بنحو 56 ألف أو 1.1٪ إلى 4.9 مليون خلال العام الماضي (النصف الأول من العام 2014 حتى النصف الأول من العام 2015) على الرغم من أن التوظيف قد تباطأ بشكل ملحوظ من معدلات نموه السنوي التي شهدها في النصف الأول من العام 2014 والنصف الأول من العام 2013 عند 5.6٪ و8.9٪ على التوالي.كما أن هذه الوتيرة تعد أبطأ من وتيرة ارتفاع توظيف العمالة الوافدة البالغة 4.5٪ على اساس سنوي خلال النصف الأول من العام 2015 والزيادة في وتيرة النمو العام للاقتصاد خلال الفترة ذاتها والبالغة 4.0٪ على اساس سنوي. وقد شهدت وتيرة خلق الفرص الوظيفية الجديدة تسارعا عن المعدل العام لنمو الناتج المحلي الإجماليحتى شهر يونيو من هذا العام. وقد شهدت نسبة السعوديين الموظفين في القطاع الخاص (نسبة السعودة التي تعد مؤشرا أساسيا لبرنامج نطاقات الحكومي) تحسنا ثابتا من 9.9٪ في العام 2009 إلى 15.2٪ في العام 2013 (آخر البيانات المتوفرة). كما ارتفع عدد السعوديين الذين توظفوا في القطاع الخاص في الفترة ما بين العام 2010 والعام 2013 ليبلغ ثلاثة اضعاف عدد السعوديين الذين توظفوا في القطاع الحكومي بنسبة 21.6٪ مقابل 7.4٪ على أساس سنوي وعلى التوالي. كما شهدت معدلات البطالة تراجعا ثابتا وتدريجيا منذ العام 2011 ليصل إلى 11.6٪ من 12.4٪ وذلك اعتبارا من منتصف العام 2015.

استمرار ركود معدل التضخم مع توقعات بارتفاعه تماشيا مع استعادة أسعار المواد الغذائية العالمية قوتها وارتفاع التكاليف الإسكانية لا يزال معدل التضخم في السعودية مستقرا عند 2.2٪ اعتبارا من شهر أغسطس ما يعكس بصورة كبيرة تراجع أسعار المواد الغذائية العالمية وأسعار السلع وقوة الدولار الذي يرتبط به الريال السعودي. وقد ادى ارتفاع الدولار أمام سلة العملات الرئيسية خلال العام الماضي إلى تراجع تكاليف الواردات وذلك لأن معظمها تستورد بغير الدولار الامر الذي ساهم بدوره في ارتفاع الطاقة الشرائية لدى السعوديين، إلا أن العديد من مؤشرات غلاء المعيشة في السعودية تشير إلى احتمالية ارتفاع معدل التضخم كالإسكان والمواد الغذائية والنقل والمواصلات. فقد ارتفعت تكاليف الإسكان والخدماتبواقع 3.9٪ خلال شهر أغسطس بينما ارتفعت أسعار المواد الغذائية والنقل بواقع 2.1٪ على اساس سنوي و 1.7٪ على اساس سنوي على التوالي. ومن المتوقع أن يرتفع التضخم تدريجيا خلال العام القادم ليصل للمتوسط السنوي لمعدل التضخم إلى 2.3٪ في العام 2015 و2.6٪ في العام 2016 على التوالي.

توقعات بتسجيل عجز مالي على المدى القريب

من المحتمل أن يتسع هذا العام العجز المالي الذي سجلته ميزانية المملكة خلال العام 2014 للمرة الأولى منذ الأزمة المالية ليصل إلى ما يقارب 22.4٪- من الناتج المحلي الإجمالي. وقد جاء هذا العجز نتيجة ارتفاع المصروفات والتي تشمل منحة الملك سلمان للشعب السعودي بعد تسلمه مقاليد الحكم البالغة 32 مليار دولار في فبراير الماضي بالإضافة إلى التكاليف المتزايدة وغير المعلنة للتواجد العسكري في اليمن وأخيرا تراجع الإيرادات النفطية على خلفية تراجع أسعار النفط هذا العام. وقد خفضت السلطات من مستويات الإنفاق الرأسمالي على البنية التحتية غير الأساسية كالملاعب الجديدة وذلك بعد أن ارتأت الحاجة لتعزيز الأوضاع المالية. كما يشير صندوق النقد الدولي أن السلطات قد خفضت الحد الأقصى للموافقة على المشروعات جديدة من 300 مليون ريال إلى 100 مليون ريال. وفيما يخص الإيرادات، تعتزم السلطات فرض ضرائب على الأراضي الفضاء إضافة إلى خفض دعم الطاقة للمستهلكين من القطاع التجاري والصناعي وذلك إلى جانب بيع كميات كبيرة من منتجات الوقود المكررة مع النفط. كما تم اقتراح قانون الضرائب على القيمة المضافة. ولحين تنفيذ هذه الإصلاحات نتوقع أن يتراجع العجز للعام 2016 البالغ 16.3٪- من الناتج المحلي الإجمالي ليعكس بذلك تقليصالإنفاق الجاري ولاسيما الرأسمالي.

تراجع الاحتياطيات المالية

مع تسجيل المملكة عجز مالي، اتجهت الأنظار للاحتياطيات التي تراجعت بواقع 83.5 مليار دولار خلال العام الماضي أو 11.2٪ لتصل إلى 662.2 مليار دولار اعتبارا من شهر أغسطس. وبينما لا يزال الاحتياطيات توفر دعما جيدا من قيمة 31 شهر من الواردات، إلا أن التراجع السريع في العام 2015 والذي يساوي 8.6 مليار دولار شهريا قد تسبب في قلق الأسواق وظهور بعض الآراء التي تعتقد باضطرار المملكة للتخلي عن ارتباط عملتها بالدولار. كما دفع تراجع الاحتياطيات إعلان السلطات لأول برنامج لإصدار السندات السيادية بالعملة المحلية منذ العام 2007 وذلك في أغسطس. فقد تم بيع سندات سيادية للمؤسسات العامة والبنوك المحلية بلغت قيمتها 20 مليار ريال (5.3 مليار دولار) على ثلاثة مراحل للاستحقاق: للخمس سنوات (1.92٪ من العوائد) وسبع سنوات (2.34٪ من العوائد) وعشر سنوات (2.65٪ من العوائد). وسيتم بيع ما يقارب 100 مليار ريال (27 مليار دولار) قبل نهاية العام وذلك على هيئة إصدارات شهرية لخمسة أشهر بقيمة 20 مليار ريال (5.3 مليار دولار). وسيساهم ذلك في تمويل ما يقارب 20٪ من العجز المالي المتوقع هذا العام البالغ 146 مليار ريال. ومن المتوقع أن يحافظ البرنامج على نشاطه خلال العام 2016 مع تغطية ما يصل إلى 40٪ من العجز المتوقع للعام 2016 وذلك وفق مصادر غير رسمية. وسيتم تمويل ما يتبقى من عجز من خلال الإحتياطات والأصول التي تمتلكها السعودية.

ومع وتيرة الإنفاق التي تسير عليها السعودية في العام 2016 فإن بإمكانها أن تواجه تراجع أسعار النفط التي تتراوح بين 50 و 55 دولارا للبرميل سواء من خلال احتياطاتها أو إصدارات أدوات الدين وذلك لما يقارب العامين قبل أن تتراجع نصف احتياطاتها. كما تتمتع السلطات بقوة أوضاعها المالية مع بلوغ إجمالي دين الحكومة المحلي 1.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي بعد ان قامت بدفع مستحقاتها خلال الأعوام التي شهدت ارتفاعا في أسعار النفط. وعلى الرغم من استمرار إصدار أدوات الدين كما ذكر سابقا سيرتفع إجمالي الدين الحكومي بواقع 38.8 مليار دولار فقط أو 6.0٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام وإلى 83.3 مليار دولار أو 12.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2016. إذ تعد هذه المستويات من الدين الحكومي منخفضة وفق المعايير العالمية.

بينما من المفترض أن تتحسن أسعار الفوائد للبنوك من خلال اشتراكها ببرنامج إصدار أدوات الدين إلا أنه من المهم أن يتم مراقبة مستويات السيولة لديها قد تظهر العديد من الآثار المترتبة على إصدارات الدين إلى ما يصل إلى 45 ملياردولار خلال عام أو اثنين أو أكثر في قطاع البنوك المحلية وذلك في توزيع أصول البنوك أو القدرة على الإقراض إضافة إلى السيولة. ومن جانب آخر فمن المفترض أن تتحسن إيرادات وإجمالي فوائد البنوك تماشيا مع تحول البنوك من الفوائد المنخفضة من خلال الأصول السائلة للمدى القريب إلى الفوائد المرتفعة من خلال الأسهم الحكومية للمدى الطويل. وقد شكلت الأصول السائلة للمدى القريب كالمال النقد والودائع للبنوك والبنك المركزي سندات الخزينة 106 مليار دولار أو 18٪ من ميزانية البنوك السعودية. لذا باستطاعة الحكومة أن تستمر في إصدار أدوات الدين على المدى القريب ودون انخفاض السيولة. إلا أنه من المحتمل أن تسوء الأوضاع إذا ما استمرت أسعار النفط على وتيرة تراجعها واستمرار السيولة في الانخفاض على خلفية استمرار إصدار الدين وتراجع نمو الودائع. إذ يبدأ نمو الودائع لاسيما الودائع الحكومية بالتراجع إلى 6.6٪ على اساس سنوي منذ نهاية شهر أغسطس ليبلغ أقل مستوى له منذ نهاية العام 2010. كما تراجع سعر الإنتربنك للسعودية لفترة ثلاثة أشهر «سيبور» وذلك خلال الربع الثالث من العام 2015 بواقع 12 نقطة أساس ليصل إلى 0.895٪ ما يشير إلى تباطؤ نمو الودائع وبيع السندات السيادية. ومن جانب الائتمان من المحتمل أن يؤثر برنامج إصدار الدين على نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ما قد يؤدي بدوره إلى التأثير سلبا على نمو القطاع غير النفطي.

ظهور بعض المخاوف بشأن اضطرار السعودية للتخلي عن ارتباط عملتها بالدولار نتيجة وجود عجز مالي وتراجع الإحتياطيات وإصدارات الدين. فقد اتجهت الأنظار نحو استدامة السعودية لسعر الصرف الثابت امام الدولار الأميركي بعد أن تراجعت عملة الصين الرينمبي وبعد أن قامت كازاخستان التي تعتبر دولةمنتجة للنفط بالتخلي عن ارتباط عملتها بالدولار. فقد ارتفع سعر الريال للعام أمام الدولار إلى 410 نقاط في الرابع والعشرين من أغسطس كما اتسعت مبادلات مخاطر عدم السداد لتتضاعف إلى 110 نقاط أساس في اليوم نفسه. إلا أنه من غير المحتمل أن تغير السلطات سياستها بشأن سعر الصرف الذي أثبت قوته في الماضي في دعم الاقتصاد ومعدل التضخم خلال تقلبات سابقة شهدتها أسعار النفط والتراجع الاقتصادي والتأثيرات الخارجية. إذ يوفر الارتباط بالدولار استقرارا للتجارة وتدفقات الدخل لا سيما وأن النفط الذي يسعّر بالدولار لا يزال يتصدر الاقتصاد السعودي مشكلا أكثر من 80٪ من إيرادات المملكة المالية وإيرادات التصدير.

الأسهم السعودية تتأثر سلباً

لا تزال السوق السعودية متأثرة بتراجع أسعار النفط وتراجع الثقة. فعلى الرغم من ارتفاع مؤشر تداول خلال الأشهر الماضية بصورة طفيفة إلا أنه لا يزال يسجل تراجعاقدره10.4٪ منذ بداية السنة المالية عند 7.462في السادس من أكتوبر. فقد شهد أداءً جيداً حتى منتصف شهر أغسطسبدعم من فتح السوق للمستثمرين الأجانب في يونيو إلا أن تقييما مؤشر ستاندرد آند بورز و «فيتش» قد أظهرا المخاوف التي يواجهها نشاط المؤشر. و في الأشهر القادمة من المفيد مراقبةردة فعل الاسواقلإعلان السعودية تسهيل قوانين تملك الأجانب شركات التجزئة والجملة من الحد الأقصى الحالي عند 75٪ إلى 100٪. إذ ستواجه الشركات بعض الضغوطات نتيجة لذلك، ولكن سيكون التأثير العام جيدا للاقتصاد لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتوظيف في القطاع الخاص للسعوديين والاستهلاك السعودي.

الأسهم السعودية تتأثر سلباً بالتراجع الاقتصادي على الرغم من فتح السوق للمستثمرين الأجانب

الرسم البياني 1: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
(٪ النمو السنوي)

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات وتقديرات أولية

رسم بياني توضيحي

عبد الشافي : اقبال كبير على المشاركة في معرض تأسيس وتطوير البناء

عصام عبد الشافي

أحمد الصراف

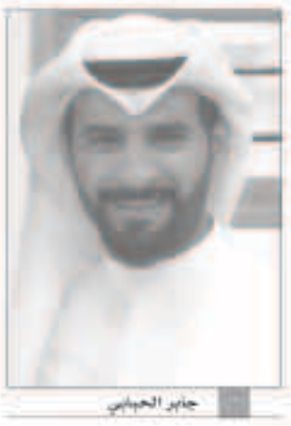
جابر الحبابي

قال المدير العام لشركة وربة لتنظيم المعارض والمؤتمرات عصام عبد الشافي ان المعرض الدولي (Rnt group) لمراحل تأسيس وتطوير البناء يواصل استعداداته لدورته الثانية بارض للمعارض صالة 8 خلال الفترة من 10-14 نوفمبر المقبل وسط اقبال كبير فاق 73 شركة متخصصة في البناء و المقاولات والمكاتب الهندسية وشركات التمويل والبنوك .

ومن جانبه اعلن المدير التنفيذي لشركة ابواب الغربية ياسر المهيد ان الشركة تشارك في المعرض بطرح ابواب من فيبر جلاس داخلي وخارجي لأول مرة في الكويت وهي واحدة من احدث المنتجات في العالم واكثرها مبيعا في الولايات المتحدة واوروبا والتي تتميز في مظهرها مثل الخشب الطبيعي الحقيقي من ناحية الشكل والملمس ولكنها تتميز انها ضد الحريق والرطوبة والحشرات وعازلة للحرارة والتمدد .

وقال المهيدان الشركة ستعرض خلال المعرض ابواب pvcالتركية ودرابيزات استانلس ستيل المقاومة للصدأ والماء والخدوش لافتا الى ان جميع منتجات الشركة عليها ضمان لمدة 25 عاما.

وذكر المهيد ان الشركة تقدم لعملائهاخلال المعرض خصومات خاصة تتراوح ما بين 10 الى 15 في المئة . بالإضافة الى العديد من المزايا علي ابواب pvc داعيا مسؤولي شركات المقاولات الاستفادة من هذه الخصومات المتوفرة في المعرض الثاني الذي تشارك فيه .

كما اعلنت الصراف للابواب الخشبية عن مشاركتها في المعرض وقال مدير عام الشركة احمد الصراف ان ابواب الشركة تتميز بتصاميمها الفريدة والوانها المتميزة التي تناسب جميع الاذواق وتتماشى مع متطلبات السوق الكويتي مشيرا الى ان الابواب الداخلية التي تتميز بها الشركة تتكون من الخشب للغطى بمادة pvc والتي تحمي الباب من تاثير الرطوبة والحشرات مما يجعلها اكثر متانة والاعلى جودة في مجال الابواب الداخلية الامر الذي ساهم بدوره في ادخال التصاميم والالوان الجديدة وفتح فروع جديدة للشركة في العديد من مناطق الكويت

واضاف ان الشركة تعتبر من الشركات القليلة التي توفر ابواب pvc جاهزة التركيب مع تفصيل حسب المقاسات المطلوبة للقسائم السكنية والبنايات الاستثمارية بالإضافة الى تميزها في تصنيع شبابيك ابواب الأمونيوم باعلى جودة وافضل الاسعار بأطول فترة ضمان. واضاف الصراف ان الشركة تمكنت من زياده حصتها السوقية ومضاعفه مبيعاتها الى الضعفين حتى الربع الثالث من هذا العام مقارنه بنفس الفترة من العام الماضي لافتا الى ان الشركة تتجه حاليا الى زياده افرعها بكافه محافظات الكويت خلال سنه 2016 لتكون بالقرب من عملائها موضحا انه يتم عرض انواع جديدة من الابواب وذلك ضمن خطه وضعتها الشركة لتقديم كل ما يحتاجه المستهلك في مجال الابواب والشبابيك والحرص على تقديم اقل الاسعار بجوده عالية لتبقى بالصدارة في هذا المجال

وقال مدير العلاقات العامة في شركة شانديز للتحدة للتجارة العامة والمقاولات جابر الحبابي ان مشاركة الشركة في المعرض جاءت بعد تبنيها لمشروع جديد وفريد من نوعه في الكويت والمنطقة سيخدم شريحة اصحاب السكن الخاص فيما يتعلق ببناء بيت العمر بنظام الاقساط المريحة ، وبنسبة مرابحة تبلغ 1% فقط.

وحول الخدمات التي تقدمها «شانديز المتحدة» لعملائها اكد الحبابي اننا نسعى لتلبية جميع الأذواق من حيث التصاميم الهندسية والتشطيبات بأيدي عمالة كورية متخصصة داعيا المواطنين الى زيارة المعرض للاطلاع عليه والاستفادة من العروض التي ستقدمها الشركة على مدار ايام المعرض.

«التجاري» يقدم الرعاية لمعرض ومؤتمر الكويت الثاني للنفط والغاز

التجاري يقدم الرعاية لمعرض ومؤتمر الكويت الثاني للنفط والغاز

أعلن البنك التجاري الكويتي عن رعايته لمعرض ومؤتمر الكويت الثاني للنفط والغاز والذي أقيم تحت رعاية سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء على أرض المعارض الدولية بمشرف. وتأتي رعاية البنك لهذا المعرض والمؤتمر لتؤكد من جديد جهوده في مجال المسئولية الاجتماعية وحرصه على دعم المؤسسات الوطنية الكويتية ومنها جمعية مهندسي البترول.

وعلى هامش الرعاية أقام البنك جناحا له في المعرض حيث تواجد فريق من وحدة المبيعات المباشرة، إذ يعتبر البنك مثل هذا المعرض وسيلة لتعزيز التواصل بين البنك والعملاء ضمن خطة تسويقية شاملة تهدف إلى تعريف جمهور العملاء بالمنتجات والخدمات المصرفية والعروض الترويجية والتسويقية التي يقدمها ، بل والوصول بها إلى العملاء أينما تواجدوا، فضلاً عن أن مشاركة البنك في مثل هذه المؤتمرات والمعارض تعزز وترسخ مفهوم المسؤولية الإجتماعية للبنك.

يحرص التجاري على رعاية مثل هذه المعارض والمؤتمرات والذي يهدف إلى التواجد بصفة دورية في مختلف الوزارات والهيئات الحكومية و أيضا المؤسسات لتعريف منتسبي تلك الجهات بالحسابات والعروض والحملات التسويقية المتجددة التي يطرحها البنك والتي تتضمن العديد من المزايا التي تعود بالنفع الكبير على العملاء وتسهل تسوقهم داخل وخارج الكويت بأمان وراحة بال.

وقد تم عرض مميزات الحسابات المختلفة التي يوفرها البنك لشريحة عريضة من العملاء ومنها حساب أساس الموجه للموظفين والمزايا الحصرية والاستثنائية التي تتوفر لأصحاب هذا الحساب وكذلك حساب النجمة الذي يقدم جوائز نقدية للعملاء ومنها أعلى جائزة سحب يومي في الكويت. بالإضافة إلى ذلك ، فقد تم إطلاع الحضور على مزايا الودائع والحسابات والبطاقات الائتمانية ومسبقة الدفع والخدمات المصرفية المتكاملة التي يوفرها التجاري لعملائه والتي تلبي طلباتهم وترتقي لمستوى تطلعاتهم.

النفط يعاود الارتفاع ويقلص خسائره الأسبوعية

عاودت أسعار النفط الخام ارتفاعاتها بعد 4 أيام من الخسائر، لتقلص خسائرها الاسبوعية، بدعم مباشر من تراجع عدد المنصات النفطية العاملة في الولايات المتحدة. وصعد خام برنت تسليم ديسمبر بواقع 73 سنتا وصل بها إلى 50.46 دولار للبرميل عند التسوية، لتتراجع خسائره الأسبوعية إلى حوالي 4%. وارتفع الخام الأمريكي بواقع 88 سنتا عند التسوية صعد بها إلى 47.26 دولار للبرميل، ليفقد حوالي خمسة% من قيمته خلال الأسبوع.

وكانت وكالة الطاقة الدولية قد توقعت أن تظل السوق العالمية متخمة بالامدادات حتى 2016.

وقالت شركة بيكر هيوز للخدمات النفطية في تقرير لها إن عدد المنصات العاملة في الولايات المتحدة انخفض في الأسبوع الحالي بواقع عشر منصات إلى 595 منصة.